TD(X)/Misc.4
13 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة العاشرة

بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات ذات الصلة

موجز

من إعداد أمانة الأونكتاد. والموجز ليس وثيقة رسمية

عروض المشاركين في الاجتماع (الجزء الأول)

قال الأمين العام للأونكتاد السيد روينز ريكوبيرو إن الهدف من اجتماع المائدة هذا هو أن يكون إسهاماً في دورة الألفية للجمعية العامة وأن يكون خطوة على طريق زيادة تحقيق التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة التي تعنى بالقضايا الاقتصادية.

لقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى العولمة، في كلمته الافتتاحية، باعتبارها "شبكة اتجار واتصال وتعاون"، تتيح الفرص للبعض وتفرض التهميش على البعض الآخر. ومن مهمة المجتمع الدولي، استجابة لذلك، أن يزداد فهماً للمشكلة وأن يحاول تغييرها. والاستجابة المحتملة تتخذ شكلين. أولهما، أن هناك حاجة لزيادة التماسك بين الوكالات وتناول مساراتها البيروقراطية ونُهجها الجزئية. ومع ذلك، فلا حاجة لإعادة بناء النظام كلية وإنما المطلوب بالأحرى هو أن تحاول المنظمات المعنية تحسين استجابتها لشعوب العالم. وهناك، ثانياً، الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني، وبخاصة القطاع الخاص والمشاريع الخاصة، باعتباره واحدة من قوى الدفع لعملية العولمة. ومن المهم، في هذا المجال، تأكيد مسؤولية الأطراف الرئيسية الفاعلة هذه، تمشياً مع مقترح وضع اتفاق بخصوص وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية، لإيجاد الشرعية الشعبية اللازمة لإنجاز التقدم الحقيقي.

BKK.00-93
(A) GE.00-70077

وأكد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأيضاً رئيس المائدة المستديرة، الحاجة إلى أن تكون العولمة بالنسبة للتنمية واسطة النقل لا حجر الرحى، مصدر الإلهام لا عجلة الجر. وأكد السيد براون أن هناك توافقاً عريضاً في الرأي مؤداه أن عملية العولمة لا ينبغي ولا يمكن عكس مسارها مشيراً في الوقت نفسه إلى الحاجة إلى تناول مشاكل الأضرار الوطنية والعالمية وملقياً الضوء على دور البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان النامية في وضع السياسات وبناء المؤسسات الكفيلة بعلاج هذه المشاكل. وقال إن من أولويات البرنامج الإنمائي الدعوة إلى عولمة ذات وجه إنساني وأن الحاجة تدعو إلى تعزيز المنظمات الدولية قدراتها المؤسسية على التناول الجماعي لمشاكل العولمة.

واستهلت السيدة رغدة درغام، كبير المراسلين الدبلوماسيين لجريدة ***الحياة*** ومقررة المائدة المستديرة، المناقشة فسألت عن أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية في اقتصاد يتزايد اعتماداً على المعرفة.

وقال السيد دينيس بيليل، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، إنه لا ينبغي تناول تحديات العولمة على صعيدي وضع القواعد المتعدد الأطراف والوطني فحسب بل وأيضاً على المستويات الأخرى لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وزيادة في التحديد، تكلم السيد بيليل عن أربعة اختناقات تواجهها البلدان النامية. فهناك أولاً، القيود على جانب العرض التي تقتضي استقدام تدفقات من الاستثمار والتكنولوجيا في وقت تشتد فيه المنافسة على هذه التدفقات في الأسواق الدولية وتستلزم وجود سياسات ابتكارية تقوم على أطرٍ مستقرة شفافة ونظم اقتصادية صديقة للسوق. ثم هناك، ثانياً، نقص قدرة صادرات البلدان النامية على المنافسة، من ناحيتي المنتج وجودة التسويق. وهناك ثالثاً، مشكلة محدودية معرفة مصدّري البلدان النامية وصانعي السياسات فيها بقواعد التصدير. والمشكلة الرابعة، هي أنه لا توجد استراتيجيات تصدير وطنية يصوغها ويحافظ عليها اهتمام قوي عام بالتصدير.

وقال السيد كامل إدريس، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، إن توليد الثروات، في الاقتصاد العالمي في يومنا هذا، يقوم على كم المعارف التكنولوجية، وبخاصة المعلومات الرقمية والجينية، ومدى إتاحة نظم للملكية الفكرية جيدة التشكيل. وقال إن مفتاح النجاح هو الإبداع والمعرفة والمعلومات. ويلزم للاتجار والنمو ليس فقط زيادة النفاذ إلى الأسواق وإنما أيضاً الاهتمام ببناء القدرات فيما يتعلق بالمؤسسات وبالموارد البشرية وتمكين البلدان النامية بتزويدها بتكنولوجيا المعلومات والتعلم عن بعد والوصول إلى شبكات المعلومات العالمية. ومن الضروري وضع خطط عمل ذات منظور وطني للتصدي للثغرة الموجودة في المعلومات، ذلك أن الطريق إلى الحصول على مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا هو وضع نظم جيدة التصميم للملكية الفكرية، وبذا يتسنى المزيد من النمو في الصادرات ومن بعده إنشاء تكنولوجيا أفضل – وبخاصة التكنولوجيا المحلية للمعلومات.

وأشار السيد كارلوس مارغارينيوس، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى الحاجة إلى اتخاذ أهداف عامة لإعادة ربط السياسات العامة بالاقتصاد العالمي. فزيادة تعزيز التجارة والتنمية تعتمد على

مجموعة من هذه السياسات. وتكلم من منطلق تاريخي فقارن بين التحدي المطروح الآن والتحديات التي واجهها المنظمون الذين تناولوا أزمات التضخم في مطلع الثمانينيات والمشاكل التي نشأت من البحث عن سبل الحكم الجيد والإصلاح المؤسسي في أوائل التسعينيات. كما حث راسمي السياسات على أن يضعوا الكلام جانباً وأن يتناولوا القضايا من وجهة نظر عملية على الصعيد الميداني. وأكد حاجة مؤسسات البلدان النامية إلى مزيد من القدرة على التنافس إذا هي أرادت أن تستفيد من العولمة، فهذه القدرة تساعد في التغلب على المخاوف المرتبطة بالعملية.

وأكد السيد مايك مور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أن العولمة ليست خياراً سياسياً بل هي تطور اقتصادي لا رجعة عنه، حتى وإن كانت السرعة التي تسير بها مصدر خوف من الهشاشة. واستدرك قائلاً إن مسألة الهشاشة إنما تتعلق فحسب بالبلدان التي تجد نفسها خارج هذه العملية. وللتصدي لهذه المشكلة، تدرس منظمة التجارة العالمية حالياً طرائق زيادة إشراك أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. فالتجارة الحرة ليست بالدواء العام؛ إذ إن على البلدان أن تعتمد على عوامل الحكم الرشيد، والشفافية، والنظم الضريبية "اللائقة" وإنشاء بنى تحتية سليمة للتنمية والنمو. ونادى، في هذا الصدد، بالمزيد من التماسك بين منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، وشدد على دور الحكومات الوطنية. وأشار إلى أن الاقتصاد في عالم اليوم لا يعتمد أساساً على الفحم أو الصلب أو النفط في تحقيق النمو الاقتصادي وإنما على المعلومات والمعرفة، وحث من ثم على تحرير التجارة الالكترونية من التعريفات ومن الحواجز. وقال إن منظمة التجارة العالمية ستقف بالمرصاد لأية محاولات لتقويض فرصة النمو والتنمية هذه أمام البلدان النامية.

وأكد السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، أن التحدي الذي تواجهه العولمة هو تحقيق نوعية الاندماج في الاقتصاد العالمي، لا كم هذا الاندماج. وهنا أشار إلى أربع مشاكل لا بد من التصدي لها. فهناك أولاً، مشكلة ندرة وهشاشة التمويل المتاح والحاجة إلى استحداث أنظمة جديدة وضوابط كافية. وهناك ثانياً، مشاكل النفاذ إلى الأسواق التي تعترض منتجات البلدان النامية. ومن ناحية ثالثة، توجد عوائق جانب العرض في بعض البلدان النامية، فضلاً عن اعتماد هذه البلدان على عدد محدود من السلع لتحقيق إيرادات تصديرية. وفي هذا الصدد، أشار السيد ريكوبيرو إلى عمل الأونكتاد في مجال وضع أدلة استثمار لأقل البلدان نمواً وفي استنباط طرائق لزيادة جاذبية أفريقيا للتدفقات الاستثمارية. ورابعاً، وهي المشكلة الأصعب، هناك الحاجة إلى وضع سياسات تشجع على التعلم المستمر. وثمة مسألة أخرى ذات صلة هي مدى استعداد الأطراف الفاعلة الدولية والوطنية لتقديم التكنولوجيا فلا تستخدمها بشكل حصري لتحقيق الربح.

المناقشات التي تلت العروض (الجزء الأول)

أشار المجتمعون إلى ضرورة إيلاء الاهتمام للأفراد الذين يتأثرون بالعولمة، وبخاصة النساء والأطفال. وقيل بضرورة تناول مسألة عدم تمكن الاقتصاد العالمي من إتاحة وظائف لائقة مستقرة على الصعيد العالمي وتناول مسألة ما يترتب على ذلك من أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالاستخدام. وقيل بالإضافة إلى ذلك إن هوة التعليم تتزايد بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، الأمر الذي يجعل البلدان النامية أكثر عرضة للتهميش. وهنا فالأمر لا يتعلق بتوليد المعرفة فحسب وإنما أيضاً بالحفاظ عليها. وفيما يتعلق بالإنترنت، فهي تكنولوجيا رائدة من شأنها أن تمكن البلدان من القفز في مجال التنمية قفزات كبيرة، بشرط التغلب على فجوات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة.

عروض المشاركين في الاجتماع (الجز الثاني)

طلبت السيدة رغدة درغام من المجتمعين تناول التحديات الاجتماعية والبيئية الرئيسية التي تواجه البلدان النامية نتيجة العولمة.

وأكد السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام المشرف على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، الحاجة إلى إثارة الوعي بأهمية المسؤولية والإنصاف. وأشار إلى ارتهان مناقشات العولمة بمفهوم أن العولمة لا تؤثر على ما يبدو في الفقر، ولا تؤثر بخاصة على عدم المساواة داخل البلدان، وفيما بين البلدان والمناطق، وفيما بين الجماعات العرقية. وأعرب عن القلق إزاء عدم الالتزام بتقديم موارد عامة لتناول هذه المسألة. وقال إن القدرة على مواجهة تحديات الاصلاح التي تفرضها العولمة تعتمد بصورة رئيسية على ما تجني به البلدان من المؤسسات وعلى إمكانات هذه البلدان من الموارد البشرية. وقال إن القدرة على إدارة الصراع ترتبط بالقدرة على إعمال السياسات الاقتصادية الكلية. وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، لا يمكن تناول مشاكل البيئة عن طريق آلية السوق فهي تتطلب استجابة على صعيد السياسة العامة.

وشددت السيدة نولين حيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أهمية الانتباه إلى موضوع نوع الجنس في التصدي لتحديات العولمة. وتكلمت عن الحاجة إلى إعداد استعراضات لمؤتمري الأمم المتحدة الرئيسيين المعنيين بقضايا المرأة والقضايا الاجتماعية (بيجين + ٥ وكوبنهاغن + ٥) فأشارت إلى ضرورة بذل الجهود للمساعدة على سد الهوة بين الجنسين في المجالات التعليمية والصحية في كثير من البلدان، ذلك أن تلك الهوة قد زادت بفعل العولمة عوضاً عن أن تضيق. وقالت إن الإطار الجديد لا بد وأن يناصر المرأة، ولا بد من تضمين الترتيبات العالمية عنصراً يتعلق بالمرأة. وقالت إن المرأة تلعب دوراً رئيسياً في انتعاش آسيا من جديد، وينبغي القضاء على التحيز الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وحقاً، فإن على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

وحث السيد مارك مالوك براون، مدير البرنامج الإنمائي، على إجراء دراسة عن التنمية المستدامة وأشار إلى جهود البرنامج الإنمائي القادمة، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، لتحديد الفائزين والخاسرين في عملية العولمة. ومن شأن هذا أن يساعد على إيجاد منظور عام يتيح وضع مجموعة من السياسات العامة لتناول المشاكل المشتركة. وفي النهاية، فمن شأن العولمة أن تفضي إلى استخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة، هذا إذا أديرت الموارد بصورة صحيحة.

وأشار السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، إلى مختلف درجات عدم اليقين التي تتخلل مناقشات العولمة. فهناك القضايا التقليدية المتصلة بالعدالة الاجتماعية والفقر؛ والأمن الوظيفي ومنظورات المستقبل؛ ومستقبل الأعمال التجارية التقليدية؛ والحاجة الواضحة لإعادة تدوير المعرفة على أساس دائم. فليس واضحاً أو تاماً بعد فهمنا لعمل وطبيعة "حيوان العولمة"؛ ومن الجلي أن المنظمات الدولية غير قادرة على تناول هذا الموضوع بصورة شاملة. ويصدق هذا بوجه خاص على مسألة وضع الخيارات في مجال السياسة العامة. فينبغي لهذه الخيارات ضمان أن تكون السياسات في حوزة البلدان، على صعيديها العام والمحلي؛ وضمان احترام مختلف المناهج الثقافية؛ وأن تمتد يد الرعاية إلى هذا المضمار، وهو الأمر الأهم.

وأكد السيد مايكل زاميت كوتاجار، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، أن العولمة في مجتمع عالمي مفتوح حركةُ مدٍّ تساعد على الإبحار وليست موجة عارمة تقذف كل ما يعترضها. ولا بد للأهداف الاجتماعية أن تشكل في مجموعها جزءاً راسخاً من قوام السياسات والالتزامات الوطنية، وينبغي أن تتسق الالتزامات الدولية مع التدابير الدولية. ومن الممكن أن تؤدي الاختلالات الاجتماعية في نهاية المطاف إلى الإضرار بالبيئة، إما بسبب الإغراق البيئي أو الاستهلاك المبذر. ومع ذلك، فثمة فرص تتيحها العولمة، وخاصة بتمكين البلدان من التقدم بخطى هائلة وتفادي أخطاء العهود السالفة. ويتطلب التوازن الاجتماعي والنمو الاقتصادي التحيز لصالح البيئة حتى لا تضعف بشدة فرص التنمية أمام الأجيال القادمة. وأشار في هذا الصدد، إلى العمل المفيد الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال.

المناقشات التي تلت العروض (الجزء الثاني)

أشار المجتمعون إلى الحاجة إلى تناول التحديات الاجتماعية ونتائج العولمة على نحو أوسع. فعدم الأمن والشعور بفقد السيطرة يؤديان إلى قلق بالغ وإلى ظهور متطرفين يمينيين -- وبخاصة في البلدان المتقدمة -- على مستوى الأفراد والمؤسسات. واندماجات الشركات في يومنا هذا وحيازة بعض الشركات للبعض الآخر إنما تتخذ في معظمها طابعاً دفاعياً. ومع ذلك، فالتاريخ يعطينا المثل لتناول الأزمات من هذا النوع، رغم أن التحديات الجديدة تتطلب أنظمة جديدة. وجرى التأكيد على أهمية القيم الإنسانية باعتبارها المبدأ الذي ينبغي أن تنتظم حوله سياسات حكومات البلدان النامية. وأخيراً، أكد المجتمعون دور المصدرين ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك يلزم لتنظيم المشاريع الحرة ولتحقيق الإبداع توافر الثقة في نظام يقوم على قواعد، مع توافر الإجراءات لتسوية المنازعات بالطرق الديمقراطية.

ملاحظات ختامية

أشار المجتمعون إلى الاهتمامات الرئيسية لمؤسساتهم كل على حدة واقترحوا إجراءات محددة. فأكد السيد سومافيا (منظمة العمل الدولية) هدف منظمته أن تصبح منتدى عالمياً للمعرفة في مجال الاستخدام. وأعاد السيد ماغارينوس (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) تأكيد الحاجة إلى التعاون بين المنظمات على الصعيد الميداني. ودعا السيد إدريس (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) إلى تمكين البلدان النامية بتزويدها بالوسائل القانونية. وأشار السيد بيليل (مركز التجارة الدولية) إلى أهمية الأخذ بنهج مشتركة. وأعربت السيدة حيزر (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) عن قلقها إزاء تأنيث الفقر. وأكد السيد زاميت كوتاجار (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ) الحاجة إلى تعزيز الاستخدام المتجدد للأدوات الاقتصادية من أجل مواجهة الأخطار البيئية. وقال السيد مور (منظمة التجارة العالمية) إن منظمته قد بدأت تتفاوض بالفعل لإعداد صفقات تمكن أقل البلدان نمواً من النفاذ إلى الأسواق ومواجهة مشاكل التنفيذ والمشاكل الانتقالية. وأعاد السيد ديساي (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) تأكيد الحاجة إلى تحديد محاورين من أجل إدارة الكوارث. وفي النهاية، أكد السيد براون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الحاجة إلى تناول أزمة الشرعية التي تواجه المنظمات الدولية.

- - - - -